

Workshop on wages held by Ministry of Labour

وزير العمل يؤكد:

الدولة تسعى لتوفير فرص العمل للبحرينيين وتحسين رواتبهم الوزارة خاطبت شركات القطاع الخاص لرفع أجور البحرينيين

كتب - محمد بو عيدة:

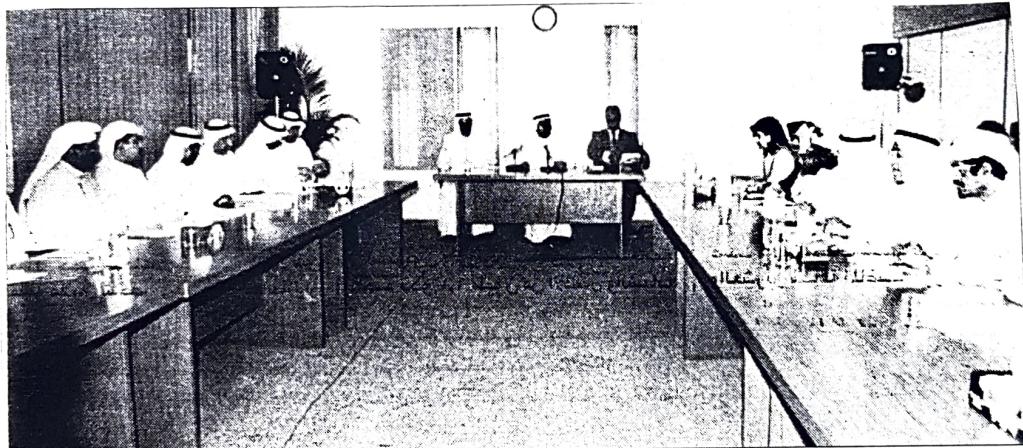
أكد السيد عبد النبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية أن الدولة من خلال سعيها لتهيئة فرص العمل الكريمة للمواطنين في الوقت ذاته على أن تكون الأجر التي يحصلون عليها مناسبة مع مستوى إدائهم وحجم عطائهم ومع ظروف ومستوى المعيشة في البلاد. وقد اتخذت الوزارة العديد من الإجراءات لتحسين أجور العمالة البحرينية وتهيئه فرص العمل الكريمة لهم بما في ذلك حث شركات ومؤسسات القطاع الخاص على رفع أجور العمالة البحرينية وتمكنها من المنافسة في سوق العمل في وضع متكافئ مع العمالة الأجنبية.

جاء ذلك خلال افتتاحه لورشة العمل التي نظمتها الوزارة صباح أمس حول الأجور ونظامها القانوني في قانون العمل البحريني في القطاع الأهلي وقوانين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح وزير العمل أن موضوع الأجور يعتبر من العقبات التي تحول دون توطين العمالة، ليس في البحرين فقط بل في جميع دول مجلس التعاون، وذلك لأن أجور العمالة المتدنية أخذت كمعيار للأجور.

وبين أن انعقاد هذه الورشة يأتي في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لتطوير الكوادر العاملة بإداراتها وأقسامها المختلفة وفي مقدمتها الإدارة المعنية بالاستخدام والتوظيف وذلك استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن من ضمن الجهود التي تبذلها الوزارة على صعيد التطوير إنشاء



عبد النبي الشعلة أثناء افتتاحه ورشة العمل

يهدف شرح وإيضاح اقسام قانون العمل خاصة للعاملين بقسمي المنازعات العمالية والتفتيش العمالي لزيادة قدراتهم سعياً لتحقيق السرعة في الفصل في المنازعات العمالية وضبط الخلافات المتعلقة بقانون العمل وقراراته التنفيذية.

بعد ذلك تحدث الدكتور محمود سلامة جبر المستشار القانوني لوزير العمل وقال إن موضوع الأجر يعد من أهم الموضوعات ولذلك احتل مكانة مميزة في قانون العمل ثم أوضح أن المشروع قد وضع ضوابط لتحديد الأجر. ثم تناول المستشار ما ورد في المادة ٧ حول احتساب الأجر والقواعد والضمانات للوفاء بالأجر. بعد ذلك فتح الباب للنقاش. حضر الورشة الشيخ عبدالرحمن بن عبد الله آل خليفة وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية لشئون العمل والسيد عبدالله بوخلف السادة مدير إدارة الاستخدام والتوظيف وعدد من المسؤولين بالوزارة.

والاستخدام بالوزارة ينظم المعلومات عن سوق العمل يكفل تدفق وانسياب المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة. كما يكفل هذا النظام امداد الوزارة وغيرها من الجهات الرسمية بالدولة بالمعلومات الكاملة في أوقات سريعة. وبين أن الوزارة قد قطعت في هذا المجال شوطاً كبيراً إذ وقت اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية لتوفير واعداد هذا النظام وتحسين القدرات التحليلية والاحصائية للعاملين بالوزارة. كما أن الوزارة بادرت بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي ودعوتها للتنظيم العمال وغرفة تجارة وصناعة البحرين. وغيرها من الجمعيات الأهلية والخاصة لتقديم مقترناتهم لتعديل القانون كي يستجيب لكافة التطورات التي جاءت انعكاساً للتطورات العالمية. وفي نهاية كلمته أوضح الشعلة أن الوزارة تعزم اقامة العديد من ورش العمل

مكتب خدمات التوظيف حيث ركز نشاطه في مساعدة الباحثين عن عمل، إلى جانب الجهود المبذولة للارتقاء بالعاملين في الوزارة واعدادهم وتأهيلهم. إضافة إلى ذلك تطوير العمل بمكتب الاستخدام ودعمه وربطه بشبكة من المعلومات لتزويده بالبيانات اللازمة، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في إنجاز المعاملات في أوقات سريعة.

إلى جانب تزويد أجهزة التوظيف